

## قرارات

### وزارة الاستثمار

قرار رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩

بتعدل نص المادة (١٢٧) من اللائحة التنفيذية

لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر

وزير الاستثمار

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ :

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون

رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار :

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادرة بقرار

وزير الاقتصاد والتعاون الدولي رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦ :

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الدولي

رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦ :

وعلى كتاب الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٦٦٧) بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ :

قرار:

(المادة الأولى)

يُضاف لنص المادة (١٢٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر في نهاية البند (١) منها العبارة التالية :

«ويستثنى مما تقدم من سبق تسجيله ك وسيط تأمين طبقاً لأحكام القوانين السابقة» .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، ويلغى ما يخالفه من أحكام .

تحريراً في ٢٠٠٩/١/١٠

وزير الاستثمار

د / محمود محيى الدين